

Distr.: General  
30 November 2011  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



### لجنة وضع المرأة

الدورة السادسة والخمسون

٢٧ شباط/فبراير - ٩ آذار/مارس ٢٠١٢

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت\*

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات؛ والموضوع ذو الأولوية المعنون "تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الفقر والجوع ودورها في التنمية وفي مواجهة التحديات الراهنة"

بيان مقدم من المجلس العام للكنيسة الميثودية الموحدة المعني ببيئات الخدمة الدينية العالمية، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

\* E/CN.6/2012/1



## البيان

المجلس العام للكنيسة الميثودية الموحدة المعني ببيئات الخدمة الدينية العالمية هو وكالة ذات رسالة عالمية، لديها ١١ مليون عضو، يُشارك ٨٠٠ ٠٠٠ عضو منهم بشكل مباشر في مجال تحقيق العدالة للنساء عن طريق شعبة المرأة، التي تقدم الدعم إلى البرامج المتعلقة بالنساء والأطفال والشباب في أكثر من ١٠٠ بلد في العالم. ويعمل الموظفون في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي مع المنظمات النسائية الشعبية في مجالات القيادة والتنمية والتعليم وإدراك الدخل والمساواة بين الجنسين. ويُساهم عملهم مع النساء الريفيات في فهمنا للاحتياجات الحالية والحقائق الراهنة.

ونحن نُؤكد على تعزيز المساواة وتحقيق العدالة بين الجنسين من منظور حقوق الإنسان.

ونرحب بمناقشة احتياجات وحقوق المرأة الريفية في جميع أنحاء العالم. وتشهد المرأة الريفية في جميع المناطق حالة من عدم إمكانية الوصول إلى الموارد الحيوية، بما فيها الرعاية الصحية والتعليم والنقل والتنمية الاقتصادية الريفية، والأمن الشخصي، والاهتمامات الأخرى. ويجب فهم هذه المسائل المتعلقة بإمكانية الوصول في الإطار الأوسع نطاقاً للاتجاهات العالمية الشاملة.

### المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

إن السياسات الاقتصادية والتجارية والمالية غير العادلة قد أدت إلى خصخصة القطاع العام، وإحداث تحول من الزراعة على نطاق صغير إلى الزراعة على نطاق واسع، والتركيز على الصادرات الزراعية على حساب السيادة الغذائية، والتركيز على سداد الديون على حساب تلبية الاحتياجات المحلية، والتشديد على استغلال الموارد على حساب الحماية البيئية، والتركيز على التجارة الحرة على حساب توفير الحماية للموارد الطبيعية الرئيسية والأسواق المحلية. وأدت هذه السياسات، التي يروج لها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، إلى تجمع الأراضي في أيدي الشركات مع التركيز على الصادرات. وكانت النتائج نزوح جماعي لصغار المزارعين وفقدان سبل معيشتهم.

### تغير المناخ

يؤدي إخفاق الدول، وبخاصة المتقدمة منها، في معالجة مسألة استهلاكها للوقود الأحفوري إلى تداعيات مدمرة، ولا سيما بالنسبة للمرأة الريفية. وتؤدي الزيادات في أسعار

النفط إلى رفع تكاليف الإنتاج الزراعي. وتؤدي حملة "أنواع الوقود البديلة" إلى تحول الزراعة من الغذاء إلى الوقود الحيوي. وتؤدي هذان العاملان إلى رفع تكاليف الغذاء للملايين وإلى زيادة الجوع والفقر. وتؤدي زيادة شدة تأثير تغير المناخ نتيجة لاستهلاك الوقود الأحفوري إلى حدوث اضطرابات مأساوية في المناطق الريفية بسبب الفيضانات والجفاف والأعاصير والزوابع وأحوال الطقس المتطرفة الأخرى، مما يقوض الاقتصادات الريفية. ويجب على النساء والفتيات اللاتي يُقمن في المجتمعات الريفية أن يقطعن مسافات أطول للحصول على الضروريات، مثل المياه، مما يُعرضهن بشكل أكبر لخطر العنف ويزيد من عبء العمل عليهن.

## الحرب

تتسبب النزاعات، بما في ذلك الحروب التي تستنفد موارد كبيرة، التي تنشب للسيطرة على الأراضي الزراعية والمياه والوقود الأحفوري، في تعرض النساء في المجتمعات الريفية للتشرد على نطاق واسع، وتزداد شدته بسبب إساءة معاملتهن واستخدام العنف ضدهن.

## اليد العاملة الخفية

في كثير من الأحيان، يكون إنتاج النساء والفتيات بقصد الاستهلاك المنزلي. ولأن هذا العمل غير مدفوع الأجر، يسود اعتقاد واهم بأن الرجال هم وحدهم من يعولون الأسرة وأهم أكثر أهمية أو تفوقا. وعندما تسنح فرص لتحقيق التنمية الاقتصادية وتُفضّل موارد الرجال (مثل العمالة الرسمية وحيازة الممتلكات)، باعتبارها معايير أهلية، تُترك النساء ويُقوض دورهن في التنمية الاقتصادية.

وعندما تجدد النساء فرص عمل مدفوعة الأجر، تكون هذه الفرص في كثير من الأحيان غير آمنة وغير محكومة بقواعد تُنظّمها، وتحصل المرأة على مرتب أقل مما يحصل عليه الرجل عند أداء نفس العمل. وتُشجع اقتصادات السوق الحرة على الإنتاج الذي يمكن من خلاله استغلال الموارد وبيئات العمل والعمالة دون أن تتحمل الشركات أي تبعات مباشرة؛ الأمر الذي يخلق دوامات فقر، مصحوبة بأعباء لا يمكن للنساء وبيئاتهن تحملها.

وتؤدي الهجرة، التي تحدث في كثير من الأحيان بسبب تغير المناخ أو انعدام الفرص في المجتمعات الريفية، إلى خلق حالات تكون فيها النساء اللاتي يُستأجرن في قطاعات الخدمات عرضة للاستغلال. فالانتجار لأغراض استغلال اليد العاملة، أو الاسترقاق الجنسي يمثل مشكلة عالمية. كذلك، وفي كثير من الأحيان، تؤدي هجرة الذكور من المجتمعات

الريفية إلى إقبال كاهل النساء في هذه المجتمعات بتحمل عبء إضافي لرعاية المرضى والمسنين؛ وتُمثل هذه الرعاية شكلاً آخر من أشكال عمل النساء والفتيات بدون أجر، ولها تأثير كبير على النساء في المجتمعات المحلية التي أضعفها انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على نطاق واسع.

### عدم وجود البنية الأساسية

يؤدي عدم كفاية الطرق والكهرباء والاتصالات إلى الحد بشدة من تنقل النساء الريفيات وخلق نوع من العزلة حولهن والتأثير على خياراتهن في مجالات الرعاية الصحية والتعليم والعمالة. وهذه هي النتيجة المباشرة لعقود من تدابير الخصخصة التي أدت إلى تفكيك قطاع الخدمات العامة في الدولة، وكذلك سياسات التكيف الهيكلي التي خفضت إنفاق القطاع العام على الخدمات والبنية الأساسية.

### العنف ضد المرأة

يؤدي الاستيلاء على الملكية ووراثة الزوجة والعنف الجنسي والعنف المنزلي إلى تقويض التنمية الاقتصادية والأمن بالنسبة للنساء. وقد يؤدي عدم وجود البنية الأساسية إلى حصول النساء الريفيات على فرص أقل في الوصول إلى آليات السلامة والعدالة. وثمة التزام واجب على الدول لتوفير الحماية عن طريق القانون الدولي لحقوق الإنسان. وكثيراً ما تُقدم الدول التزامات سطحية لتلبية احتياجات المرأة وللحفاظ على حقوقها، ولا تفعل سوى الشيء اليسير للوفاء بتلك الالتزامات. فالوزارات المعنية بشؤون المرأة في العديد من البلدان تتسم بنطاق عمل ضيق وسلطة محدودة، الأمر الذي يسمح للدول بخفض التزامها بتحقيق المساواة للمرأة إلى الحد الأدنى.

### تداخل الهويات

تتسم النساء الريفيات بالتنوع وتواجه تحديات مختلفة، وذلك حسب بيئاتهن وأوضاعهن الاجتماعية. وبالنسبة للنساء، ثمة عوامل من قبيل العرق والأصل الإثني والطبقة الاجتماعية والأصل القومي والحالة الوطنية والدين والعمر والحالة العائلية والتوجه الجنسي، وكلها عوامل هامة تحول دون تمتعهن بحقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، تواجه النساء الريفيات المنتميات إلى سكان الشعوب الأصلية تحديات أكبر، حيث يجري في كثير من الأحيان تهميشهن بسبب الانتماء العنصري أو الانتماء العرقي (انظر: الفقرة ٥ من مرفق قرار الجمعية العامة S-23/3).

ويجب أن تسعى الجهود التي تُبذل لمعالجة الشواغل المباشرة للنساء الريفيات إلى مواجهة التحدي الذي تُمثله سياسات الاقتصاد الكلي غير العادلة التي قوضت بشكل منهجي وسائل العيش والأمن الغذائي وإمكانية الاستفادة من الخدمات والاستقلال الذاتي للنساء الريفيات. وكذلك يجب أن تواجه الجهود المبذولة التحدي المتمثل في الأنماط الحالية للاستهلاك التي تُفاقم حدة تأثيرات تغير المناخ والحروب التي تستنفد الموارد. فالنساء الريفيات يُواجهن تحديات عاجلة يجب التصدي لمعالجتها، ولكن الجهود المبذولة لمواجهة هذه التحديات محدودة للغاية في ظل غياب الجهود المنسقة لمعالجة الشواغل النظامية.

### التوصيات

نحن نحث الدول الأعضاء على ما يلي:

- إجراء دراسة دقيقة "لبرامج التكيف الهيكلي"، والأوراق الاستراتيجية للحد من الفقر أو غير ذلك، من التدابير المماثلة التي تُقوض القطاع العام وقطاع الخدمات الاجتماعية الأساسية؛
- تشجيع برامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية على تحديد الأولويات بحيث تأتي أولوية السيادة الغذائية، وبخاصة المواد الغذائية التي تقوم بزراعتها النساء من صغار المزارعين، قبل الصادرات الزراعية وتسديد الديون؛
- زيادة توافر الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما فيها التعليم والرعاية الصحية والنقل ووظائف القطاع العام وغيرها من الخدمات العامة الأساسية، وسهولة إمكانية الاستفادة منها؛
- التصدي لتدهور البيئة وتغير المناخ، ولا سيما عن طريق تقديم الدول الصناعية التزامات واضحة بالحد من انبعاثات غازات الدفيئة، وتقديم التمويل اللازم من أجل التكيف إلى الدول النامية في المؤتمر السابع عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وفي مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، ندعو حكومتنا لتقديم تعهدات ملزمة لتقنين التخفيضات في انبعاثات غازات الدفيئة التي تُقلل من مستويات هذه الانبعاثات في الغلاف الجوي إلى أقل من ٣٥٠ جزء في المليون، وتعزيز الحوار الدولي ووضع أطر لحقوق الإنسان واتخاذ إجراءات تتصدى للتحديات المتوقعة أن تبرز عندما تؤدي تأثيرات تغير المناخ إلى تشريد أعداد كبيرة من الناس ودول بأسرها بشكل دائم؛
- الاستعانة بالنساء كصانعات للسلام (انظر قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠))؛

- حماية المزارع الصغيرة الحجم والتعاونيات، وخلق فرص للنساء المزارعات للحصول على التمويل بهدف تحسين الزراعة وتحسين التغذية؛
- التأكد من أن جميع السياسات الاقتصادية والتجارية والمالية والإنمائية والاجتماعية، لا تُراعي المنظور الجنساني فحسب، بل تتصدى كذلك لمعالجة التنوع الكامل لحياة النساء، ولا سيما في ما يتعلق بالعرق والأصل الإثني والطبقة الاجتماعية والحالة الوطنية والدين والعمر والحالة العائلية والميل الجنسي؛
- الحسابات القومية ينبغي أن تقيس عمل المرأة بدون أجر، عند الوفاء بالالتزام المنصوص عليه في منهاج عمل بيجين. وينبغي أخذ هذا العمل في الاعتبار عند حساب التكاليف الحقيقية للإنتاج (انظر: A/CONF.177/20/Rev.1، الفقرة ٦٨ (ب))؛
- إن السياسات الإنمائية تتطلب استثمارا يراعي المنظور الجنساني في المناطق الريفية عن طريق التعليم والائتمانات والتدريب وزيادة فرص الوصول إلى الأسواق وفرص العمالة غير الزراعية. وينبغي للحكومات أن تزيد فرص استفادة النساء والفتيات من التعليم والحق في امتلاك الأرض والحق في الحصول على قروض والحق في تسويق السلع والقدرة على نقل البضائع والقدرة على الحصول على التدريب الزراعي.